

القراءة المالية لخطر الإفلاس باستخدام جدول سيولة الخزينة -دراسة حالة الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية
ناحية قسنطينة

Financial reading of bankruptcy risk using the cash flow statement

-case study: SNTF of Constantine region

**La lecture financière du risque de faillite en utilisant le tableau des flux de trésorerie
- étude de cas : SNTF de la région de Constantine**

رقية شطبي

جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، الجزائر

تاريخ النشر: 2019/12/15

تاريخ القبول: 2019/09/24

تاريخ الإرسال: 2018/11/19

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور جدول سيولة الخزينة في تحديد خطر الإفلاس للشركة الوطنية SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010 / 2017. لإنجاز هذه الدراسة تم اعتماد المنهج التحليلي من خلال تطبيق تقنيات التحليل المالي لاستخراج أهم المؤشرات المفيدة للكشف عن خطر الإفلاس. ولقد تم التوصل إلى أن الشركة تعاني من عدم الملاءة المالية التشغيلية، كما أنها تلجأ إلى المتحصلات المتأتية من القروض من أجل تغطية العجز على مستوى نشاطها الاستغلالي وتسديد نفقاتها الرأسمالية وقروضها، الأمر الذي نتج عنه التذبذب المستمر لخزينة الشركة، مما يعرضها للإفلاس.

الكلمات المفتاحية: خطر الإفلاس؛ جدول سيولة الخزينة؛ المؤشرات؛ عدم الملاءة المالية التشغيلية.

Abstract: This study aims to highlight the role of the cash flow statement in determining the risk of bankruptcy of the national company SNTF of Constantine region during the period 2010/2017. To carry out this study the analytical approach is adopted by applying financial analysis techniques to extract the most useful indicators to detect bankruptcy risk. The results showed that the company suffers from the lack of operational solvency. So to cover the deficit, in the level of exploitation and payment of capital expenditures and loans, the company uses the proceeds from loans. This has resulted in the constant fluctuation company's treasury, displaying it to bankrupt.

Keywords: Risk Of Bankruptcy; Cash Flow Statement; indicators; Operational insolvency.

Résumé : Cette étude vise à mettre en évidence le rôle du tableau des flux de trésorerie dans la détermination du risque de faillite de la société nationale SNTF de la région de Constantine durant la période 2010 / 2017. Pour réaliser cette étude, l'approche analytique a été adoptée en appliquant des techniques d'analyse financière afin d'extraire les indicateurs les plus utiles pour détecter le risque de faillite. Les résultats montrent que la société souffrait d'un manque de solvabilité opérationnelle. Pour couvrir le déficit d'exploitation et de remboursement des dépenses en capital et des emprunts la société recourt au produit des emprunts. Cela a entraîné une fluctuation constante de la trésorerie de la société, la laissant en faillite.

Mots clés : Risque de Faillite ; tableau des Flux de Trésorerie ; Indicateurs ; L'insolvabilité Opérationnelle.

مقدمة

شهد النظام المحاسبي في الجزائر إصلاحات جذرية مست طبيعة وخصوصية الممارسة المحاسبية، من خلال تبني نظام جديد مستمد من المعايير الدولية للمحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ظل ظاهرة العولمة. هذا النظام الجديد أطلق عليه تسمية "النظام المحاسبي المالي"، حيث تم تطبيقه ابتداء من الفاتح جانفي 2010.

ومن بين أهم المستجدات التي جاء بها هذا النظام، هو جدول سيولة الخزينة، والذي يعتبر كشف مالي حديث مقارنة بالميزانية وجدول حسابات النتائج، كما أنه أداة تسيير جد مهمة وفعالة في وقتنا الحالي. وخاصة وأن العديد من الدراسات أثبتت أن عجز الخزينة هو مصدر عدد كبير للصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية والتي تؤدي بها إلى الإفلاس.

مشكلة الدراسة

يعد جدول سيولة الخزينة الكشف الوحيد الذي يعمل على إظهار تغيرات الخزينة من جهة وأسباب هذه التغيرات من جهة أخرى بمعنى هل هي من الأنشطة التشغيلية؟ أم من بيع المؤسسة لأصولها؟، أم من التوسع في عمليات التمويل الخارجي مثل القروض...؟ مما يستدعي محاولة استخراج أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الكشف عن خطر الإفلاس، وعليه تتمثل إشكالية الدراسة في:

ما هو دور جدول سيولة الخزينة في تحديد خطر الإفلاس للشركة الوطنية SNTF ناحية قسنطينة؟

ويشتق من صميم هذا السؤال أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها ما يلي:

- إلى أي مدى يمكن أن يسهل جدول سيولة الخزينة تطبيق تقنيات التحليل المالي؟
- ما هي الأنشطة التي تؤدي إلى وقوع خطر الإفلاس؟
- هل يعتبر معيار الخزينة مؤشرا كافيا للكشف عن خطر الإفلاس؟

الفرضيات

لمعالجة إشكالية البحث، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- إن طريقة إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة تساهم بشكل كبير في تطبيق تقنيات التحليل المالي؛
- إن الأنشطة التمويلية بالأخص تلك المتعلقة بالقروض هي التي تؤدي إلى حدوث خطر الإفلاس؛
- يعتبر معيار الخزينة مؤشرا كافيا للكشف عن خطر الإفلاس.

أهمية البحث

يعتبر جدول سيولة الخزينة من أهم مستجدات تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا من أجل تحقيق التوافق المحاسبي الدولي من جهة، وتحسين نوعية وكفاءة التسيير في المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى. فالتغيرات ذات الأهمية المحدثة على

مستوى المفاهيم والمبادئ سيعطي للمحاسبة المالية مساهمة فعالة في إظهار الوضعية المالية للمؤسسات وتطورها، كما تسمح بقياس الأداء والمردودية وتبين مقدار القيمة التي تم إنشاؤها، بالإضافة إلى اكتشاف المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية قبل فوات الأوان. بالأخص أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال خلق استثمارات جديدة وتشغيل العمالة.

ولهذا نجد موضوع الإفلاس أو التآكل الكامل لرأس المال في المؤسسة من أخطر ما يمكن أن تواجهه المؤسسة بسبب احتمال زوالها وتصفيتها، ومن أهم المواضيع التي وجه الكثير من الباحثين اهتمامهم إليها، وذلك لما ينتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وعلى العديد من الفئات مثل الملاك والفئات الاجتماعية الأخرى، وكل من له مصلحة كالمستثمرين والمقرضين والموظفين والعملاء والموردين والجهات الحكومية ذات الصلة.

أهداف البحث

يهدف هذا المقال إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، أهمها:

- إلقاء الضوء على مكونات جدول سيولة الخزينة؛
- معرفة إن كان بالإمكان قراءة خطر الإفلاس من الناحية المالية باستخدام جدول سيولة الخزينة؛
- المساهمة في إبراز أهمية هذا الجدول وخاصة من قبل المديرين الماليين بالشركات ولما لا توجيههم على استخدامه في عملية اتخاذ القرار.

منهج الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة للدراسة اتبعنا في الجانب النظري المنهج الوصفي فيما يخص تعريف طرق تحديد خطر الإفلاس، والمنهج التحليلي من خلال التحليل المالي لتحليل جدول سيولة الخزينة وكذا استخراج أهم المؤشرات لتحديد خطر الإفلاس. أما فيما يخص الجانب التطبيقي فهو عبارة عن دراسة حالة للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة، حيث سنقوم بحساب المؤشرات المالية التي تكشف عن خطر الإفلاس وذلك من خلال كشف جدول سيولة الخزينة للفترة 2017/2010.

أدوات الدراسة

- **الدراسة الأكاديمية:** وذلك بالاعتماد على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع البحث من كتب ومقالات حديثة تتناول موضوع التحليل المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، وكذا المواقع الإلكترونية المتخصصة.
- **الوثائق والسجلات:** تم فحص مختلف وثائق **SNTF** ناحية قسنطينة محل الدراسة، خاصة الوثائق المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي.
- **المقابلة:** تمت مقابلة إطارات مديرين ومسيرين من دائرة المالية والمحاسبة العامة بحكم توفرها على المعلومات التي تفيدنا في البحث.

الدراسات السابقة

1. الدراسات السابقة باللغة العربية

- تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي 2000-2002، رسالة دكتوراه، من إعداد الطالبة حوري زينب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الرسالة في كيفية تقدير الخطر المالي في المؤسسة الصناعية قبل أن تفشل، ولقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي للجزء النظري، والمنهج الإحصائي حيث كانت عينة البحث 15 مؤسسة جزائرية عاملة في قطاع الصناعة الميكانيكية.

ولقد تم تقسيم البحث إلى جزئين الأول نظري يتضمن أربعة فصول، حيث تطرق الفصل الأول إلى عملية التصنيع والتنمية كمدخل تاريخي، أما الفصل الثاني خصص لدراسة الخطر في المؤسسة الصناعية، كما تناول الفصل الثالث عملية إدارة الخطر للابتعاد عن الوصول للإفلاس، أما الفصل الرابع تطرق لعملية تقدير الخطر المالي في المؤسسة باستخدام التحليل التمييزي. أما الجزء الثاني التطبيقي تضمن فصل واحد هو دراسة تطبيقية للخطر المالي في المؤسسات الصناعية "حالة مؤسسات الصناعة الميكانيكية".

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن الخطر المالي يبدأ ويتطور من العسر المالي الفني إلى العسر المالي الحقيقي، وصولاً إلى حالة الإفلاس ما لم تعدل وضعية المؤسسة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى اعتبار أسلوب التحليل التمييزي كأداة للإنذار المبكر عن الصعوبات المالية التي يحتمل أن تتعرض لها مؤسسات الأعمال حيث تساهم هذه النماذج في تحقيق نوع من الرقابة، التي تكشف الأخطاء والأخطار قبل وقوعها.

ولقد أوصت الباحثة على ضرورة وضع جهاز مالي ومحاسبي يقوم دوره على فحص ومتابعة الوضع المالي والمحاسبي للمؤسسات ضماناً للفعالية والكفاءة واكتشاف كل أساليب الغش والخطأ، التي تساهم في حصول الخطر، وتطوير هذا النظام المالي والمحاسبي بتطوير وظيفة المراجعة خصوصاً والتي تستخدم كمؤشر للخطر المالي، وفي الأخير تبني نموذج لتوقع الخطر المالي لمختلف المؤسسات في مختلف الصناعات.

- التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، من إعداد الطالب لزعر محمد سامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، شعبة الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

ولقد تم تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول موضوع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أما الفصل الثاني فتناول التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده، وفيما يخص الفصل الثالث تم التعرض إلى تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم للفترة 2010/2009.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي تساعد في عملية ترشيدها القرارات، بالإضافة إلى أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي. ومن أهم التوصيات التي قدمها الباحث نشر ثقافة التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات في الجزائر مع تجديد البرامج البيداغوجية للمحاسبة والتحليل المالي وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في هذا المجال.

2. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- Johana blach, **Financial Risk Identification Based On The Balance Sheet Information, International Conference About Control and Modelling Risk Financial**, Faculty of Economy. Department of Finance, Technical University of Ostrava. Czech Republic. 8- 9/09/2010.

تهدف هذه المقالة إلى إبراز دور الميزانية في تحديد المخاطر المالية، ولقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة على 100 مؤسسة كبيرة بولونية للفترة 2009/2000. ولقد تم تقسيم العمل إلى ثلاثة محاور، حيث تناول المحور الأول مفهوم المخاطر المالية، أما المحور الثاني فتناول مؤشرات قياس المخاطر المالية التالية: خطر اختلال التوازن المالي وخطر اللاسيولة وخطر الإفلاس، أما المحور الثالث فتمثل في دراسة الحالة لـ 100 مؤسسة كبيرة بولونية خلال الفترة 2009/2000.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أهمية الميزانية في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسات. فبالرغم من اعتبار الميزانية كشف ساكن إلا أنه يمكن من خلالها حساب عدة مؤشرات من أجل الحكم على خطر اختلال التوازن المالي وخطر اللاسيولة وخطر الإفلاس والتي من شأنها أيضا أن تساهم في عملية التنبؤ بهذه المخاطر.

- Nicoleta Barbta-Misu, **Financial Risk Analysis in the Bulding Sector: a case study of Romania (Galati country)**, Department of Finance and Economic Efficiency, University of Galati, Romania. 2010.

تهدف هذه المقالة إلى إبراز دور عتبة المردودية والرافعة في تحليل الخطر المالي لقطاع البناء في رومانيا بـ "مدينة غالاتس" خلال الفترة 2008/2001. ولقد تم تقسيم العمل إلى ثلاثة محاور، حيث تناول المحور الأول نشأة الخطر، أما المحور الثاني والثالث تناول تحليل الخطر المالي باستخدام عتبة المردودية وباستخدام الرافعة على الترتيب مع حساب مختلف المؤشرات لأهم مؤسسات قطاع البناء بمدينة غالاتس خلال الفترة 2008/2001.

وتكمن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة في أهمية كل من عتبة المردودية والرافعة في تحديد الخطر المالي. كما خلصت الدراسة إلى أن قطاع البناء يعاني الكثير من المشاكل والتي تعود بالدرجة الأولى إلى المواد التي تستخدم في عملية البناء والتي يتزايد معها اللجوء إلى الاستدانة، حيث يترتب عنها دفع تكاليف ثابتة تتمثل في فوائد القروض، والتي يتزايد معها الخطر المالي بمجرد ارتفاعها مقارنة بالمردودية الاقتصادية.

- Pascale Revault. **Focus Sur le Tableau Des Flux De Trésorerie**. consulté sur Site : <https://creg.ac-versailles.fr/Focus-sur-le-tableau-des-flux-de-tresorerie>. (juin 2012).

هدفت هذه المقالة إلى التعرف على جدول سيولة الخزينة وفق معايير المحاسبة الدولية، ولقد تم تقسيم المقالة إلى محورين، حيث تناول المحور الأول استعراض جدول سيولة الخزينة وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي في فرنسا، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى موقع جدول سيولة الخزينة من المعلومة المالية، أي بمعنى آخر إلى ما يهدف.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أهمية جدول سيولة الخزينة في معرفة مستوى الخزينة وفي الكشف عن خطر الإفلاس واتخاذ القرارات. كما أوصت الدراسة إلى ضرورة إلزام مختلف الدول على إعداد هذه القائمة ونشرها في الكشوف الختامية، وهذا لما لها من أثر كبير في إعطاء قيمة اقتصادية للمعلومات التي يتم عرضها في الميزانية.

▪ Wolfgang Dick, Frank Missonier-Piera, **Comptabilité Financière en IFRS**, 3^E édition, Person France, France, 2012.

يتناول هذا الكتاب موضوع المحاسبة المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، ويتضمن 10 فصول تتمثل في: تحضير وعرض الكشوف المالية، تقديم معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي والكشوف المالية الأساسية، الإيرادات والأعباء، الأصول الجارية وغير الجارية، وسائل التمويل، تحليل الكشوف المالية، ...

ولقد تم تدعيم الجانب النظري بعدة أمثلة واقعية من خلال عدة مؤسسات أهمها: **PSA, Schneider Electric, Nestlé Lafarge, Le groupe du Val, Le groupe Vertbois, Peugeot Citroën** المؤشرات بالاعتماد على الكشوف المالية لهذه المؤسسات خلال الفترة 2011/2009.

كما حاول المؤلفين من خلال هذا الكتاب الوقوف على مختلف التسميات الجديدة التي جاءت في الكشوف المالية المعدة وفق **IFRS**، مثل التصنيف جارية غير جارية، النتيجة العملياتية ...، وذلك من أجل إسقاط عليها مختلف تقنيات التحليل المالي مع الاستدلال بالمؤشرات المالية التي تعتمد عليها المؤسسات الفرنسية المدرجة في البورصة من أجل القيام بعملية التحليل المالي.

ويعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب التي تناولت موضوع التحليل المالي وفق **IFRS** مع الاستدلال بتجارب مؤسسات عالمية. مما مكنا من الاطلاع على عملية التحليل المالي للكشوف المالية المعدة وفق **IFRS** وسمح لنا في نفس الوقت من تقديم نظرة تحليلية للكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بما يتماشى مع الهدف من دراستنا.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

مما سبق نلاحظ أن أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو محاولة إبراز دور جدول سيولة الخزينة في تحديد خطر الإفلاس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مع إجراء الدراسة الميدانية على مستوى الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م.

ولأن المخاطر المالية تبدأ وتتطور من العسر المالي الفني إلى العسر المالي الحقيقي، وصولاً إلى حالة الإفلاس بسبب تناقص الأرباح، كان الدافع الرئيسي لنا لدراسة خطر الإفلاس باستخدام تقنيات التحليل المالي من خلال الاعتماد على جدول سيولة الخزينة من أجل تحديد وتحليل خطر الإفلاس.

تقسيمات الدراسة

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة، ارتأينا تناول المحاور التالية:

أولاً: طرق قياس خطر الإفلاس؛

ثانياً: مؤشرات تحديد خطر الإفلاس باستخدام جدول سيولة الخزينة؛

ثالثاً: دراسة حالة الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة.

1- طرق قياس خطر الإفلاس

خطر الإفلاس هو حالة لا تستطيع فيها المؤسسات دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائيا لإدارتها. ولهذا يحدث خطر الإفلاس عندما تتوقف المؤسسات عن الدفع بحيث تصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، مع وجود تثبيت من المحكمة التجارية عن توقفها عن الدفع وإعلان عجزها عن الدفع (الغصين، 2004، ص.23).

من هنا تأتي أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس وتتحلى أكثر عند استخدام طريقة تحليل الكشوف المالية من خلال التحليل المالي، والتي تعتبر من أهم الطرق وأكثرها فاعلية. فالتحليل المالي يتناول بالدراسة موضوع خطر الإفلاس من زوايا عديدة، تختلف أهميتها باختلاف طبيعة وأهداف المحلل المالي نفسه (شنوف، الجزء الأول، 2008، ص.180). وفيما يلي طرق قياس خطر الإفلاس:

1-1- التحليل المالي الكلاسيكي

يدعى كذلك التحليل الذمي أو تحليل سيولة -استحقاق، وهو طريقة تحليل تقليدية تهتم بتحديد خطر الإفلاس باستخدام الميزانية من خلال مقارنة آجال استحقاق دفع عناصر الخصوم (آجال التسديد) مع آجال تحقق عناصر الأصول (درجة السيولة) (قريشي، بن ساسي، ط1، 2006، ص.65).

1-2 - نماذج التنقيط

إن طرق التنقيط عبارة عن نماذج، بحيث يمثل كل نموذج دالة تضم مجموعة من النسب التي تعتبر كمتغيرات، وتستعمل هذه النماذج لإعطاء نقطة للمؤسسة، وتبين هذه النقطة الوضعية المالية، الذي يسمح بتحديد المجال الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة، فإذا كانت المؤسسة (زغيب. بوشنقىر. 2010، ص.ص.115-116):

- في منطقة الخطر، فهي إذن مؤسسة غير سليمة معرضة للإفلاس؛

- خارج منطقة الخطر، فهي إذن مؤسسة سليمة.

1-3- التحليل المالي الديناميكي

يتم هنا تحديد خطر الإفلاس باستخدام جدول سيولة الخزينة المعد وفق النظام المحاسبي المالي، وهو يعتبر أداة تحليل ديناميكية بامتياز، حيث يسمح بتتبع تدهور خزينة المؤسسة على مستوى مختلف نشاطاتها من عملياتها واستثمارية وتمويلية وما يترتب عليها من تحقق تدفقات نقدية داخلية وخارجية تؤثر إيجابا أو سلبا على الرصيد النقدي في نهاية الفترة، لمعرفة استمراريتها والكشف عن خطر الإفلاس قبل فوات الأوان (شطبي، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018، ص.468).

2- مؤشرات تحديد خطر الإفلاس باستخدام جدول سيولة الخزينة

يعتبر جدول سيولة الخزينة قائمة مالية حديثة مقارنة بالميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث لأول مرة يتم إلزامه على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. (مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 مايو 2008، العدد 27، 2008، ص.ص.14-15).

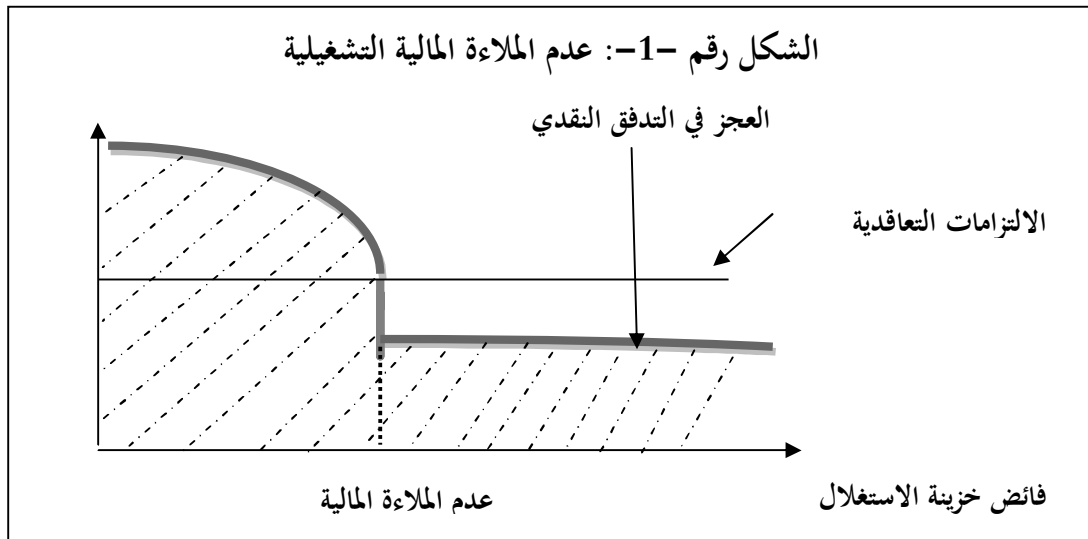
ومن أهم المؤشرات المستخدمة في تحديد خطر الإفلاس بواسطة جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة - وهذا باعتبارها الطريقة الموصى بها من طرف النظام المحاسبي المالي¹ - ما يلي:

2-1 فائض خزينة الاستغلال

يعتبر فائض خزينة الاستغلال النتيجة المباشرة لشروط تبادل المؤسسة مع شركائها: السعر الممارس، التسهيلات الممنوحة والمستلمة، التخزين...، فمستوى الخزينة هنا تابع للسياسات التجارية التي تسطرها المؤسسة لدورتها التشغيلية والتي في نفس الوقت تسمح لها بالوفاء لتسديد الديون مقابل المشتريات من المواد والخدمات... (CONSO, HEMICI, 4^E, 2006, P-P.206-207).

ويسمح فائض خزينة الاستغلال بمعرفة احتياجات المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى بالكشف عن صعوبات خزينة المؤسسة ومصادرها، فهو مؤشر بامتياز لخطر الإفلاس، لذا يجب أن يكون موجب وكافي لتغطية المصاريف الأخرى القصيرة الأجل لدورة التشغيل بما يضمن استمرارية نشاط المؤسسة (Rivert, 2003, P.88).

يتم توزيع فائض خزينة الاستغلال على كل شيء لا يقع ضمن فئتي الاستثمار والتمويل، لذا يجب أن يكون موجبا لكي يستطيع تغطية المصاريف الإجبارية خارج الاستغلال مثل الفائدة المدفوعة والضرائب المدفوعة (Nwanyanwu, vol :3, P.67, N : 3). فإذا كان توزيع فائض خزينة الاستغلال سالبا فهو يدل على حدوث عدم الملاءة المالية التشغيلية، والتي تمثل النتيجة المباشرة لعجز فائض خزينة الاستغلال على مواجهة الالتزامات التعاقدية الواجبة الدفع مثل الضرائب وفوائد القروض (Ross, Westerfield, 2010, 9^E, P.953). والشكل التالي يوضح حدوث عدم الملاءة المالية التشغيلية:



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على: Ross, Westerfield, 2010, 9^E, P.953.

¹: أنظر الملحق رقم 1-1.

2-2 التدفق النقدي الحر

يعد التدفق النقدي الحر مؤشرا مفيدا في تقييم ما إذا كانت المؤسسة قادرة على تمويل التثبيتات بالنقدية المتولدة داخليا أي صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية ناقص النفقات الرأسمالية المطلوبة، حيث تضم كل ما ينفق على شراء الأصول الغير الجارية المعنوية والمادية (مثل: البرمجيات، الممتلكات والمعدات ...) (حنفر، المطارنة، ط3، 2011، ص.216).

ويتم استعمال النفقات الرأسمالية بصفة مباشرة لدورة الاستغلال أي تثبيبات استغلالية للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات وقدرتها وفعاليتها. وهذا راجع إلى أن الهدف الرئيسي من النفقات الرأسمالية هو تحسين دورة التشغيل من أجل المحافظة على تنافسية المؤسسة واستمراريتها. فإذا كان التدفق النقدي الحر سالبا، فهذا يعني أن المؤسسة لجأت إلى التمويل الخارجي (حجازي، 2014، ص.672).

كما نجد مؤشر التدفق النقدي الحر المتاح للملاك وسداد الدين، والذي يقيس قدرة المؤسسة على دفع أرباح الأسهم لملاكها وعلى تسديد ديونها، بعد طرح كل النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية (النفقات الرأسمالية) من النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية. والواقع أن هذا التعريف ينص على أن المؤسسة ينبغي أن تكون قادرة أن تصرف كأرباح الأسهم من النقدية المتبقية وسداد دينها بعد أن تقوم بالاستثمارات التي تراها الإدارة ضرورية للمحافظة على العمليات الحالية وتمييتها (جربوننج، 2006، ص.57).

2-3 تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)

يمكن الحكم على سيولة المؤسسة وكذا الكشف عن خطر الإفلاس من خلال تغير أموال الخزينة، مع وضع الإشارة السالبة أمام صافي التدفقات المتأتية من أنشطة الاستثمار، وهذا لكون هذا الرصيد يكون دوما سالبا في المؤسسات الاقتصادية في حالة إذا ما قامت باستثمارات جديدة، كما يلي:

تغير أموال الخزينة في الفترة (أ-ب+ج)

فإذا كانت نتيجة تغير أموال الخزينة سالبة لمدة طويلة، فهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، حيث تكون في وضعية جد صعبة قد يترتب عنها إعلان الإفلاس. ويتم التعبير عن هذه الحالة كما يلي¹:

تغير أموال الخزينة في الفترة (أ-ب+ج) > 0 بصفة دائمة ← الفشل المالي وإعلان الإفلاس قانونيا

3-دراسة حالة الشركة SNTF ناحية قسنطينة

¹: للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع cgo-moliere2010 على شبكة الانترنت:

3-1 تعريف الشركة الأم SNTF

الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية SNTF¹ هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري رأس مالها 20.701.000.000,00 دينار جزائري، انبثقت بعد حملة إعادة هيكلة المؤسسات في عام 1976م من الشركة الوطنية للسكك الحديدية S.N.C.F.A² التي أنشئت في عام 1963م بعد الاستقلال، ذلك لما انفصلت عن الشركة الأم الفرنسية. والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية هي شركة تحت وصاية وزارة النقل، متخصصة في نقل المسافرين والسلع والبضائع. وتمتد الشبكة على طول 4573 كيلومترا، وتصل المدن الكبرى في الشمال الجزائري خصوصا: الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة، سطيف³.

في إطار مهمتها للخدمات العامة، فإن الشركة SNTF تتكون من:

- المقر الرئيسي للمؤسسة بما فيه المديرية العامة والمديريات المركزية والتي تتمثل في مديرية: الموارد البشرية، المنشآت القاعدية، حماية الممتلكات، العتاد والجر، الأمن السككي، الإعلام الآلي، المالية والمحاسبة، التدقيق، التمويل، الزبائن؛
- أربعة مديريات جهوية وهي: الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة⁴، كما تتوفر لهذه المديريات الجهوية ورشات الصيانة السككية.

3-2 عرض جدول سيولة الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة

الجدول رقم-1-: جدول سيولة الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2010 الوحدة: 1000دج

السنوات	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ	البيان
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
									تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العمليانية:
	225350,35	263197,75	364877,51	335762,58	269018,84	354342,36	255427,26	163210,40	التخصيلات المقبوضة من الزبائن
	1673872,17	2297783,07	2699541,04	3329609,83	3797781,07	3241620,32	3157995,61	2922035,93	المبلغ المدفوع للموردين والمستخدمين
	548,97	740,56	829,67	1139,48	1401,45	1138,30	1270,84	1472,09	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
	-	189,37	10,50	623,75	218,70	224,75	6431,60	1835,64	الضرائب على النتائج المدفوعة
	173867,65	40159,83	38548,57	36290,03	33615,74	-	-	-	عمليات في انتظار التصنيف
	(1275203,14)	(1995355,42)	(2296955,13)	(2959320,45)	(3496766,64)	(2888641,01)	(2910270,79)	(2762133,26)	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
	10648,15	3522,22	1206,94	3999,95	13128,56	1078,18	10467,45	21529,66	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
	(1264554,99)	(1991833,20)	(2295748,19)	(2955320,50)	(3483638,08)	(2887562,83)	(2899803,34)	(2740603,60)	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات عمليانية (أ)
									تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار:

¹ : SNTF : SOCIETE NATIONALE DES TRANSPORTS FERROVIAIRE.

² : S.N.C.F.A : SOCIETE NATIONALE DES CHEMINS DE FER ALGERIENS.

³ : للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع snf على شبكة الانترنت:

<https://www.sntf.dz/index.php/le-groupe-sntf>

⁴ : أنظر الملحق رقم -2-.

17574,94	7365,24	12782,98	3378.60	5003.74	3464,23	9078.78	8952,42	المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	-	-	-	-	-	-	التحصيلات على التنازل على القيم الثابتة العينية أو المعنوية
-	-	-	-	-	-	-	-	المسحوبات على اقتناء القيم المالية الثابتة
-	-	-	-	-	-	-	-	التحصيلات عن التنازل على القيم المالية الثابتة
-	-	-	-	-	-	-	-	الفوائد المحصل عليها من التوظيفات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الحصص والأقساط المستلمة من النتائج المقبوضة
(17574,94)	(7365,24)	(12782,98)	(3378.60)	(5003.74)	(3464,23)	(9078.78)	(8952,42)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (ب)
-	-	-	-	-	-	-	-	تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات التمويل:
-	-	-	-	-	-	-	-	التحصيلات الناجمة عن إصدار سندات المساهمة
-	-	-	-	-	-	-	-	الحصص والتوزيعات الأخرى المنحرة
2890281,44	3229320,23	33533369,71	3731814,00	3151538.43	2520075,87	2113506.70	1461786,48	التحصيلات المتأتية من القروض
131396,91	405926,57	456191,92	227488.00	158593.30	222756,91	141157.00	131711,27	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
2758884,53	2823393,66	2897177,79	3504326,00	2992945.13	2297318,96	1972349.70	1330075,21	التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من نشاطات التمويل (ج)
-	-	-	-	-	-	-	-	انعكاس تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
705,99	(83774,92)	(3168,02)	17309.32	32620.89	(1893,46)	(28562.28)	56567,80	تغير الخزينة خلال الدورة (أ+ب+ج)
35825,44	119600,36	122768,38	105459.06	72838.17	74731,64	103293.92	46726,12	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة المالية
36531,43	35825,44	119600,36	122768.38	105459.06	72838,13	74731.64	103293,92	الخزينة وما يعادلها عند إقفال الدورة المالية
705,99	(83774,92)	(3168,02)	17309.32	32620.89	(1893,46)	(28562.28)	56567,80	التغير في الخزينة للفترة
2010700,62	2572831,76	3615158,29	3604142.33	2786332.60	2217889,12	2569601,53	1366572,41	التقارب مع النتيجة المحاسبية

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على كشف جدول سيولة الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة.

3-2-1 صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1- على مستوى الأنشطة التشغيلية للشركة SNTF ناحية قسنطينة أن:

- تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية > 0 بمعنى سالب، خلال الفترة 2010م/2017م؛
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية موجبة خلال الفترة 2010م/2017م؛
- ارتفاع ملحوظ في قيمة تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية للشركة إلى 10467.45 ألف دج و 21529.66 ألف دج سنة 2016م و 2017م على الترتيب؛
- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية > 0 بمعنى سالب، وهذا يدل على عدم قدرة الشركة خلال الفترة 2010م/2017م على إنتاج إيرادات من أنشطتها التشغيلية؛

3-2-2 صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

إن هذا التدفق الصافي للاستثمار "ص.ت.خ.إ" نجده في قسم الاستثمار من جدول سيولة الخزينة، حيث يتم من خلاله تحديد العجز على مستوى أنشطة الاستثمار. وبقراءة جدول سيولة الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010/2017، نلاحظ وجود تدفق واحد وهو المسحوبات على اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية "م.ق.ث"، ولهذا نجد أن صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) > 0 بمعنى سالب، خلال الفترة 2010م/2017م، حيث أن الشركة لم تقم بأي عمليات تنازل عن أصولها.

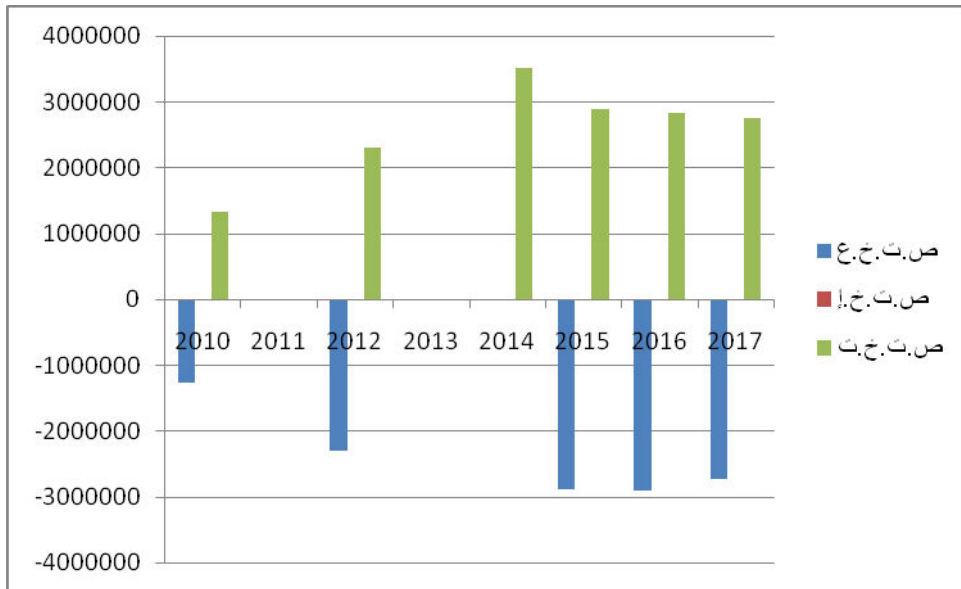
3-2-3 صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1- أن:

- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل "ص.ت.خ.ت" < 0 بمعنى موجب، وهذا يعني أن الشركة SNTF ناحية قسنطينة لجأت إلى التمويل الخارجي خلال الفترة 2010م/2017م، حيث استطاعت تسديد القروض والديون المالية الأخرى وبقي فائض لديها؛
- تزايد ملحوظ ومستمر لصافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل للشركة، حيث ارتفع من 1330075.21 ألف دج إلى 2992945.13 ألف دج سنة 2010م و2013م على الترتيب.
- يمثل صافي تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل بمبلغ 3504326.00 ألف دج لسنة 2014 أعلى قيمة خلال الفترة 2010م/2017م.

ومعطيات الشكل رقم 2- توضح أهمية صافي تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل مقارنة بصافي تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية والتي حجمها (بالسلب) أكبر بكثير من صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية.

الشكل رقم 2-: أهمية صافي تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على الجدول رقم 1-.

3-3 حساب مؤشرات الكشف عن خطر الإفلاس

سيتم في هذه المرحلة حساب مختلف المؤشرات للكشف عن خطر الإفلاس باستخدام جدول سيولة الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010/2017:

3-3-1 حساب فائض خزينة الاستغلال للشركة SNTF ناحية قسنطينة

يتم الحكم على عدم الملاءة المالية التشغيلية للشركة من خلال حساب فائض خزينة الاستغلال كما يلي (Quiry,)

:(Le Fur, 11^E, 2012, P. 26

فائض خزينة الاستغلال = مقبوضات الاستغلال - مدفوعات الاستغلال

حيث يقصد بمقبوضات الاستغلال التحصيلات المقبوضة من الزبائن، أما مدفوعات الاستغلال فهي تمثل المبالغ المدفوعة للموردين وللمستخدمين. وفيما يلي الجدول رقم 2- يستعرض فائض خزينة الاستغلال للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م:

الجدول رقم 2- حساب فائض خزينة الاستغلال

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
163210,40	255427,26	354342,36	269018.84	335762.58	364877,51	263197,75	225350,35	مقبوضات إ.
2922035,93	3157995,61	3241620,32	3797781.07	3329609.83	2699541,04	2297783,07	1673872,17	مدفوعات إ.
(2758825.53)	(2902568.35)	(2887277.96)	(3528762.23)	(2993847.25)	(2334663.53)	(2034585.32)	(1448521.82)	ف.خ.إ.

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الجدول رقم 1-.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم 2- أن:

- فائض خزينة الاستغلال $0 >$ بمعنى سالب، وهذا يدل على عدم قدرة الشركة على تغطية مدفوعات الاستغلال بواسطة مقبوضات الاستغلال خلال الفترة 2010م/2017م؛
- فائض خزينة الاستغلال للشركة غير كافي لتغطية المصاريف الأخرى القصيرة الأجل لدورة التشغيل؛
- الشركة SNTF ناحية قسنطينة تواجه صعوبات مالية خلال الفترة 2010م/2017م. وهذا يدل على حدوث عدم الملاءة المالية التشغيلية للشركة.

3-3-2 حساب التدفق النقدي الحر

يعد التدفق النقدي الحر "ت.ن.ح" مؤشرا مفيدا في تقييم ما إذا كانت الشركة SNTF ناحية قسنطينة قادرة على تمويل الاستثمارات من الأنشطة التشغيلية ناقص النفقات الرأسمالية المطلوبة "م.ق.ث" للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات (JOOSTE, 2004, P. 96). ويتم حساب مؤشر التدفق النقدي الحر كما يلي (حجازي، 2014، ص. 603):

$$\text{ت.ن.ح} = \text{ص.ت.خ.ع} - \text{م.ق.ث}$$

وفيما يلي الجدول رقم 3- يستعرض التدفق النقدي الحر للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010/2017:

الجدول رقم 3- حساب التدفق النقدي الحر

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
(2740603,60)	(2899803,34)	(2887562,83)	(3483638.08)	(2955320.50)	(2295748,19)	(1991833.20)	(1264554,99)	ص.ت.خ.ع
17574,94	7365,24	12782,98	3378.60	5003.74	3464,23	9078.78	8952,42	م.ق.ث
(2758178.54)	(2907168.58)	(2900345.81)	(3487016.68)	(2960324.24)	(2299212.42)	(2000911.98)	(1273507.41)	ت.ن.ح

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الجدول رقم 1-1.

ونستنج من خلال الجدول رقم 3-3 النقاط التالية:

- التدفق النقدي الحر $0 >$ بمعنى سالب، وهذا راجع إلى عدم الملاءة المالية التشغيلية للشركة خلال الفترة 2010م/2017م، وهذا يعني أن المؤسسة لجأت إلى التمويل الخارجي؛
 - الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة لا تملك تدفق نقدي حر، وهذا نتيجة مباشرة لعدم الملاءة المالية التشغيلية.
- 3-3-3 تغير أموال الخزينة في الفترة

والذي يتم التعبير عنه من خلال العلاقة التالية:

تغير أموال الخزينة في الفترة (أ-ب+ج)

وفيما يلي نورد الجدول رقم 4-4 لاستعراض تغيرات أموال الخزينة للشركة:

الجدول رقم 4-4-تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ-ب+ج)

الوحدة: 1000 دج

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
(2740603,60)	(2899803,34)	(2887562,83)	(3483638.08)	(2955320.50)	(2295748,19)	(1991833.20)	(1264554,99)	ص.ت.خ.ع
(17574,94)	(7365,24)	(12782,98)	(3378.60)	(5003.74)	(3464,23)	(9078.78)	(8952,42)	ص.ت.خ.إ
2758884,53	2823393,66	2897177,79	3504326,00	2992945.13	2297318,96	1972349.70	1330075,21	ص.ت.خ.ت
705,99	(83774,92)	(3168,02)	17309.32	32620.89	(1893,46)	(28562.28)	56567,80	ت.أ.خ

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الجدول رقم 1-1.

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك:

- انخفاض في تغير أموال الخزينة للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة من 56567.80 ألف دج سنة 2010م إلى (28562.28) ألف دج و(1893.46) ألف دج سنة 2011م و2012م على الترتيب وذلك لعجز صافي تدفقات

أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على تغطية العجز في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية؛

- تحسن في تغير أموال الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة، حيث أصبح موجبا بقيمة 32620.89 ألف دج سنة 2013م؛

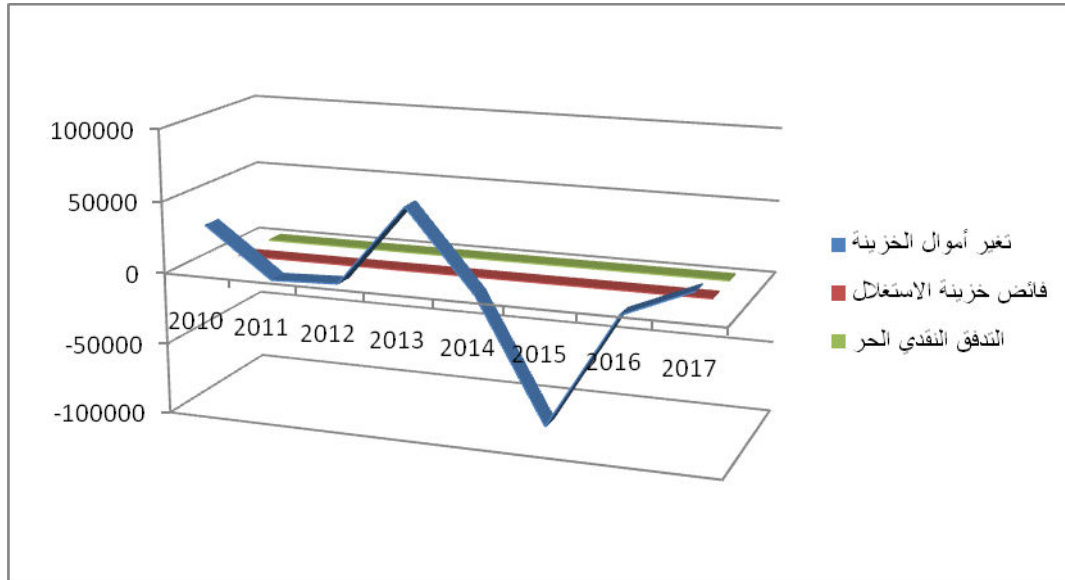
- انخفاض في تغير أموال الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة سنة 2014م بقيمة 17308.32 ألف دج؛

- تدهور في تغير أموال الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة، حيث أصبح سالبا بقيمة (3168.02) ألف دج و(83774.92) ألف دج سنة 2015م و2016م على الترتيب، وذلك لعجز صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على تغطية العجز في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية والاستثمارية؛

- تحسن متواضع في تغير أموال الخزينة للشركة SNTF ناحية قسنطينة، حيث أصبح موجبا بقيمة 705.99 ألف دج سنة 2017م.

والشكل رقم -3- يوضح التغير في مؤشرات تحديد خطر الإفلاس للشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010/2017:

الشكل رقم -3-: مؤشرات تحديد خطر الإفلاس.



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على الجداول رقم -2- ورقم -3- ورقم -4-.

ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن تذبذب تغير أموال الخزينة للشركة كان منذ سنة 2011م، وبالأخص سنة 2016م حيث عرف تدهورا بقيمة (83774.92) ألف دج، وهذا بسبب العجز المسجل على مستوى الأنشطة التشغيلية والتي بلغت قيمة (2899803,34) ألف دج.

ومن هنا نستنتج أن سوء تسيير الأنشطة التشغيلية هو المسبب الرئيسي لحدوث العجز على مستوى تغير أموال الخزينة، حيث أن تكرار تسجيل هذا العجز في السنوات المقبلة لنشاط الشركة، سيكلفها إعلان الإفلاس، وبالأخص في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد.

الخاتمة

اختبار الفرضيات

- إن طريقة إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة تساهم بشكل كبير في تطبيق تقنيات التحليل المالي: إن المعلومات التي يتضمنها كشف جدول سيولة الخزينة من أهم الركائز التي يتم الاعتماد عليها للتعبير عن الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية على مستوى الخزينة ، وعليه يعد هذا الكشف المعد وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية، أداة قوية في عرض المعلومات، مما يساهم في تسهيل عملية التحليل المالي، وهذا بعد أن أدمج بصفة تلقائية من دون القيام بالعديد من التعديلات والمعالجات التي كانت ضرورية سابقا، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- إن الأنشطة التمويلية بالأخص تلك المتعلقة بالقروض هي التي تؤدي إلى حدوث خطر الإفلاس: لقد تجلّى لنا بوضوح من خلال حساب مؤشر فائض خزينة الاستغلال مستوى العجز المسجل ، حيث أنه السبب الرئيسي لتذبذب رصيد تغير أموال الخزينة، فالشركة SNTF ناحية قسنطينة خلال الفترة 2017/2010 لجأت إلى الاستدانة من أجل تسديد قروضها وتغطية عجزها على مستوى الأنشطة التشغيلية ، وهذا يضر بصحتها المالية لأن الشركة كان لا بد لها من تنشيط دورتها الاستغلالية لتحقيق الملاءة المالية التشغيلية بطريقة تمكنها من تغطية نفقاتها الرأسمالية ولما لا تسديد قروضها وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- يعتبر معيار الخزينة مؤشرا كافيا للكشف عن خطر الإفلاس: من بين أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ، هو جدول سيولة (أو تدفقات) الخزينة، والذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي الوطني، حيث كان إعداده يستغرق وقتا وجهدا كبيرين من طرف المحلل المالي، فجدول سيولة الخزينة يمثل المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة السيولة النقدية والكشف عن خطر الإفلاس، ويعد جدول سيولة الخزينة أداة منارة للتحليل الديناميكي للتدفقات، كما أنه أداة متجانسة تستخدم كقائمة مالية تكمل الميزانية وجدول حسابات النتائج بحيث لا يتأثر بمختلف خيار المعالجات المحاسبية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج البحث

إن تعرض المؤسسة لخطر الإفلاس ما هو إلا تأكيد لفشلها وتعثرها المالي من الناحية القانونية، والذي يمكن تفاديه من خلال تسليط الضوء على خزينة المؤسسة، ومعرفة نمط التدفقات النقدية الخاصة بها، وتوضيح أثر التدفقات النقدية الناشئة عن أنشطة المؤسسة العملياتية والاستثمارية والتمويلية على الرصيد النقدي في نهاية الفترة.

وهذا ما جاء به النظام المحاسبي المالي من خلال جدول سيولة الخزينة، حيث يمثل هذا الجدول أداة منارة للتحليل الديناميكي، فهو يوفر مؤشرات جد هامة للدلالة على الاستمرارية وللكشف عن خطر الإفلاس. ولقد توصلنا من خلال دراسة جدول تدفقات الخزينة للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة خلال الفترة 2010م/2017م أن:

- التدفقات الصافية لأموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة سالبة، وهذا بسبب عجز الشركة عن توليد إيرادات من نشاطها الاستغلالي والذي يظهر من خلال فائض خزينة الاستغلال، حيث كان سالبا خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن الشركة تعاني من عدم الملاءة المالية التشغيلية؛

- النشاط الاستثماري للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة يقتصر على اقتناء تسيئات مادية ومعنوية دون أن تقوم بعملية التنازل عنها، وهذا من أجل مواصلة نشاطها الاستغلالي الذي يتطلب قطع غيار ومعدات للسكك الحديدية؛

- الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة تعتمد على أنشطتها التمويلية أي تلجأ إلى المتحصلات المتأتية من القروض وذلك من أجل تسديد قروضها، ونفقاتها الرأسمالية وتغطية العجز على مستوى نشاطها الاستغلالي؛

- عدم قدرة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل للشركة **SNTF** ناحية قسنطينة على تغطية العجز في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية وذلك خلال السنوات التالية: 2011م و2012م و2015م و2016م؛

- تذبذب مستمر لخزينة الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة، والذي تبين لنا بوضوح من خلال حساب مؤشرات تحديد خطر الإفلاس، والذي كان سببه الرئيسي العجز المسجل على مستوى فائض خزينة الاستغلال، مما قد يهدد استقرارها وعدم قدرتها على الاستمرارية في النشاط والذي يجعلها عرضة للإفلاس.

توصيات البحث

- عدم اكتفاء الحكومة بإصدار قوانين منظمة للمحاسبة، حيث يجب أن تتبع هذه العملية تهيئة للبيئة السياسية والاقتصادية حتى تنجح المؤسسات الاقتصادية في تطبيقها؛

- قيام الهيئات الرسمية وكل المؤسسات ذات العلاقة بتكثيف الدورات والندوات حول أهمية خلق القيمة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

- فتح معاهد متخصصة في مجال المحاسبة والتحليل المالي وكذا مؤسسات مختصة في التنقيط، لما له من دور كبير في ترسيخ الشفافية والكشف عن أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولما لا خلق روح المنافسة والمسؤولية للنهوض بالاقتصاد الوطني؛

- إعداد مجلات علمية متخصصة في الدراسات المحاسبية وتوفيرها لمختلف الأعوان الاقتصاديين بصفة عامة، وللمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة؛
- ضرورة إدراج مهنة المحلل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لما له من دور كبير في قراءة الكشوف المالية وتحليلها، والذي من شأنه أن يساعد المؤسسات على اتخاذ القرارات المناسبة، من أجل تجنب نقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة؛
- إن الجزائر تعاني من حالة تقشف، ومع هذا فالدولة سخرت مشاريع ضخمة للنهوض بقطاع النقل بصفة عامة وللشركة **SNTF** بصفة خاصة، وعليه قد حان الوقت للدولة بالتحكم في زمام الأمور، وإعادة الاعتبار لقطاع النقل بالسكك الحديدية، على الأقل لنقل البضائع في الوقت الحالي، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني؛
- على الشركة **SNTF** ناحية قسنطينة أن تعيد النظر في سياسة أنشطتها التشغيلية، وهذا بخلق وتنشيط تدفقاتها الداخلة من تحصيلات الزبائن، وتخفيض تدفقاتها الخارجة بالأخص مصاريف المستخدمين، فهي جد ثقيلة وتمتص الجزء الأكبر من القيمة المضافة.

الملاحق

الملحق رقم 1-: عرض جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات التشغيلية (الطريقة غير المباشرة)	تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات التشغيلية (الطريقة المباشرة)
--	--

التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من أجل: الاهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)	
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشييات تحصيلات التنازل عن التشييات الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19، 2009، ص.36.

الملحق رقم -2- بطاقة فنية عن الشركة SNTF ناحية قسنطينة

- تسمية الشركة: SNTF المديرية الجهوية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة؛
- اسم الشركة الأم: الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية SNTF؛
- الشكل القانوني ونوع النشاط: مؤسسة وطنية صناعية تجارية حيث تعود ملكية وسائل الإنتاج إلى الدولة الجزائرية؛
- عنوان الشركة: 02، نجح نصري سعيد قسنطينة؛

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للشركة SNTF ناحية قسنطينة.

قائمة المراجع:

أولا-المراجع باللغة العربية:

1. رقية شطبي، (ديسمبر 2018)، جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد -رؤية تحليلية ديناميكية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي.
2. شعيب شنوف، (2008)، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.
3. قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008، (25 مارس 2009)، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره، العدد 19، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
4. مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 مايو 2008، (28 ماي 2008)، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
5. مليكة زغيب، ميلود شنيقري، (2010)، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، (2011)، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثالثة، عمان-الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
7. هلا بسام عبد الله الغصين، (2012) استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم إدارة الأعمال من كلية التجارة قسم في الجامعة الإسلامية بغزة، منشورة، فلسطين.
8. هيني فان جريوننج، ترجمة طارق حماد، (2006)، إعداد معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
9. وجدي حامد حجازي، (2014)، التحليل المالي للمخاطر والقروض المصرفية، موسوعة الائتمان المصرفي الجزء الثاني، الإسكندرية-مصر: دار التعليم الجامعي.
10. يوسف فريشي، إلياس بن ساسي، (2006)، التسيير المالي الإدارة المالية دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر.

ثانيا-المراجع باللغة الفرنسية:

1. Alain Rivert.(2003). *Sciences De Gestion , Gestion Financière Analyse et Politique Financière de L'Entreprise*, Paris, France : Edition Ellipses.
2. cgo-moliere2010,(2010), chapitre-7 flux de tresorerie et tableau des flux de tresorerie, Télécharger Le : 07/10/2017 à 21h:00, Consulté sur Site : <http://cgo-moliere2010.e-monsite.com/pages/bts-cgo-2eme-annee/cgo2-processus-6-gestion/chapitre-7-flux-de-tresorerie-et-tableau-des-flux-de-tresorerie.html>.
3. le-groupe-sntf , consulté sur Site: <https://www.sntf.dz/index.php/le-groupe-sntf>
4. LEONIE JOOSTE,(September 2004), *An Evaluation Of The Cash Flow Statement Within South African Companies By Means Of Cash Flow Ratios*, submitted in fulfillment of the requirements for the degree of doctor of commerce in the faculty of economic and management sciences, university of PRETORIA, téléchargé le: 30/10/2017, consulté sur Site:<https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/24007/Complete.pdf?sequence=4>.
5. Loveday A. Nawanyanwu, (2015), *Cashflow and organizational Performance In NIGERIA: Hospital and Print Media Industries Perspectives*,European Journal Of Business, Economics and Accountancy, Vol :3,N:3, FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA.
6. Pascal Quiry, Yann Le Fur, (2012) *Pierre Vernimmen Finance D'entreprise 2013*,11^E Edition, , Paris, France : Edition Dalloz.
7. Pierre Conso, Farouk Hémici. (2006) . *L'Entreprise En 20 Leçons Stratégie Gestion Fonctionnement*, 4^E Edition, Paris, France : Dunod.
8. Stephen A.Ross, Randolph W. Westerfield, and Jeffrey Jaffe (2010), *Corporate Finance*, 9th edition, the MCGRAW-HILL , UNITED STATES, téléchargé le: 01/10/2017, consulté sur Site:
<https://gettextbook.download/Engineering%2011/Stephen%20Ross,%20Randolph%20Westerfield,%20Jeffrey%20Jaffe%20Corporate%20Finance.pdf>